

العقيدة وموقعها في الفكر البشري

الشيخ فلاح العابدي*

الخلاصة

يحتوي الفكر البشري على كم هائل من المفاهيم والقضايا المتعلقة بمختلف الموضوعات، ولأجل صحة الاستفادة منها، اهتم الحكماء والباحثون بتصنيف قضايا الفكر البشري إلى مجموعة علومٍ بحسب موضوعاتها وحيثية البحث فيها، وحاولوا اكتشاف الترتيب الطبيعي بين تلك العلوم على حسب ترتب موضوعاتها؛ للخروج بمنظومة معرفية مترابطة، فيها ما هو سابق وما هو لاحق بحسب الواقع ومقام الثبوت، أو بحسب التعليم ومقام الإثبات، ولا شك أن من بين تلك المفاهيم والقضايا ما هو متعلق بتصوّرات الإنسان ورؤيته عن علة العالم وصفاتها وأفعالها، وهو الذي تمّ تصنيفه باسم الرؤية الكونية أو العقيدة، ونحن في هذه الصفحات نريد أن نبين مفهوم العقيدة وموقعها في هذه المنظومة المعرفية الإنسانية، ومرتبها بين مجموع علومها.

(*) الدكتور فلاح سبي، العراق، أستاذ مساعد في قسم الفلسفة، جامعة المصطفى العالمية.

falahsaad@yahoo.com

المفردات الدلالية: العقيدة، الرؤية الكونية، الفكر البشري، الحكمة النظرية، الحكمة العملية.

مفهوم العقيدة

العقيدة في اللغة مصدرٌ أو اسم مصدرٍ للفعل اعتقد، يعتقد، اعتقاداً وعقيدةً، وهو فعلٌ مزيدٌ أصله الفعل عَقَدَ، والعقد في اللغة ما يقابل الحُلَّ، يقال: عقدت الحبل، فهو معقودٌ، وكذلك العهد، ومنه عُقْدَةُ النكاح؛ وانعقدَ عُقْدُ الحبل انعقاداً. [ظ: ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 296، مادة عقد]

وقد استعملت كلمة الاعتقاد بمعنى ما يعقد عليه القلب، أي الأمور التي يعتقد بها الإنسان، قال الطريحي: «واعتقدت كذا: أي عقدت عليه قلبي وضميري. وله عقيدةٌ حسنةٌ: أي سائلةٌ من الشك» [ظ: الطريحي، مجمع البحرين، ج 3، ص 106].

وأما اصطلاحاً:

فالاعتقاد يستعمل بمعنيين: أحدهما التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت، وهو ما يسمى باليقين بالمعنى الأخص.

والثاني: هو مطلق التصديق، الذي يشمل المعنى الأول بالإضافة إلى الظن والجهل المركب والعلم المستفاد من التقليد، ويسمى عند بعض المتأخرين باليقين بالمعنى الأعم.

قال العلامة الحلي: «والتحقيق هنا أن نقول إن الاعتقاد أحد قسمي العلم؛ وذلك لأننا قد بينّا أن العلم يقال على التصوّر وعلى التصديق كأنه جنسٌ لهما، والاعتقاد هو التصديق وهو قسمٌ من قسمي العلم» [الحلي، كشف المراد، ص 235].

وقال الاستربادي: «المراد أن الاعتقاد يطلق على التصديق الذي هو أحد قسمي العلم؛ وذلك لأننا قد بينّا أن العلم يقال على التصوّر وعلى التصديق؛ لأنه

جنسٌ لهما، والاعتقاد هو التصديق، وهو قسمٌ من قسمي العلم. ولكن لا يخفى أن التصديق - الذي جعله المصنّف أحد قسمي العلم - كان مقيداً بكونه جازماً مطابقاً ثابتاً - أعني اليقين، والاعتقاد يطلق على مطلق التصديق جازماً كان أم لا، مطابقاً كان أم لا، ثابتاً كان أم لا» [الأسترابادي، البراهين القاطعة، ج 1، ص 430].

كما تستعمل العقيدة والعقائد في الأمور التي يتعلّق بها الاعتقاد، وهي تلك القضايا التي يطلب التصديق بها لأجل الاعتقاد نفسه، أي أن الكمال المتحصّل بها هو أن تكون من معتقدات الإنسان، وشاع في الاستعمال أنك حينما تسأل شخصاً عن عقيدته، فإنك تقصد بذلك الأمور التي يعتقد ويصدّق بها، وعندما تقول مثلاً: (كتب العقيدة) فإنك تقصد بها الكتب التي تبحث في الأمور التي تطلب لأجل الاعتقاد بها، ويطلب من الإنسان أن يصدّق بها ويعتقدها، قال الجرجاني: «العقائد: ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل» [الجرجاني، التعريفات، ص 66].

نعم قد لا يترتب عليها عملٌ بشكلٍ مباشرٍ، إذ إنّ المطلوب فيها والكمال المترتب عليها هو التصديق بها، ولكن قد تستلزم العمل بشكلٍ غير مباشرٍ، كمن يعتقد بوجود الله - تعالى - وأنّ لديه تشريعاتٍ عمليّةٍ يطلب من العبد امتثالها بنحوٍ جزئيٍّ، فإنّ مثل هذا الاعتقاد يحتمّ على العبد أن يلتزم بتلك التشريعات عملاً.

وهذا المعنى الأخير هو الذي نقصده في هذا المقال، وينبغي على الإنسان أن يحصل على مرتبة اليقين بالمعنى الأخصّ التي تقدّمت في الأمور التي يريد أن يتّخذها معتقداً له.

الفكر البشري

الفكر في اللغة هو اسمٌ للتفكّر والتأمّل، قال الفراهيديّ: «الفكر: اسم التفكّر. فكّر في أمره وتفكّر. ورجل فكّيرٌ: كثير التفكّر. والفكرة والفكر واحدٌ» [الفراهيديّ، كتاب العين، ج 5، ص 358].

وقال الجوهريّ في مادّة (فكر): «التفكّر: التأمل. والاسم الفكر والفكرة.

والمصدر الفكر بالفتح... ورجل فكّير، مثال فسيق: كثير التفكر» [الجهري، الصحاح، ج 2، ص 783].

وأما في الاصطلاح المنطقي فهي تستعمل بمعنى عملية التفكير، كما قال الجرجاني: «الفكر: ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 155]. وقال الطوسي: «هو حركة من جملة الحركات المذكورة، تتوجّه النفس بها من المطالب، مترددة في المعاني الحاضرة عندها، طالبة مبادي تلك المطالب المؤدية إليها، إلى أن تجدها، ثم ترجع منها نحو المطالب» [الطوسي، شرح الإشارات والتنبهات، ج 1، ص 11]. وتستعمل في الزمن الحاضر كثيراً بمعنى نفس الفكرة، وهي المعقولات والأفكار التي يملكها الإنسان، قال الدكتور جميل صليبا: «وجملة القول إنّ الفكر يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أو يطلق على المعقولات نفسها... وإذا أطلق على المعقولات دلّ على الموضوع الذي تفكر فيه النفس، وهو مرادف للفكرة» [صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2، ص 156].

وهذا المعنى هو المقصود في هذا البحث، حيث إنّ المراد من الفكر البشري هو جميع الأفكار والمعقولات التي يحملها ذهن البشري عن مختلف الموضوعات ومن مختلف الطرق والمناشئ، إذ لا يشك أحد في أنّ الإنسان يختلف عن بقية أنواع الحيوانات، فالملاحظ من خلال نمط حياته التي يعيشها وسلوكه فيها أنّه متقدّم ومتطورّ بدرجة كبيرة، فهو الذي اكتشف قوانين الطبيعة عبر العصور، وأسّس لمختلف العلوم الطبيعية كالفلك والفيزياء والكيمياء والطب والهندسة وغيرها، واستفاد منها لراحته وتوفير احتياجاته الحياتية؛ لذلك اختلفت أنماط حياته وتطوّرت عبر الزمن، حتّى وصل إلى ما وصل إليه من الرقي والتقدّم الحياتي، بينما نلاحظ أنّ بقية الحيوانات ظلّت تعيش على النمط الذي كانت عليه منذ أن وجدت على هذه الأرض، وإذا ما كان هناك تطوّر فهو بسيط للغاية لا يكاد يذكر.

كما أنّ الإنسان فكّر منذ البدء بإيجاد نظام قانوني - ولو بنحو بسيط - يحكم حياته الاجتماعية ويضبط حركته؛ لأجل حفظ الحقوق وتعيين الواجبات على كلّ

فرد من أفراد الجماعات التي كانت تعيش معاً، ثم طوّر هذا الأمر كثيراً ليكون الإمبراطوريات والممالك والبلدان.

ونجد كذلك أنّ الإنسان تأمل وفكر في وجود هذا الكون بكلّ دقائقه، وحاول أن يعرف مبدأ وجودها ويكتشف عللها القريبة والبعيدة، ونجده قد استجاب لدعوة الأنبياء واهتدى بهداهم وسار بنهجم، لما رأى أنّ دعوتهم تنسجم مع متطلبات فطرته - التي عجز عن تأمينها من خلال قواه الإدراكية والمعرفية - وتجيبه عن الأسئلة الملحة التي كان يسعى وراء إيجاد أجوبة مقنعة لها.

لعل السرّ في هذا واضح لكل متأمّل، وهو يكمن في ما آتاه الله من قوّة على التفكير والانتقال من مجموعة المعلومات الحاضرة لديه؛ ليصل من خلالها إلى معلومات كانت غائبة عنه، فلا شك أنّ الفكر البشري بكلّ أبعاده ونتاجاته وليد عملية التفكير هذه.

أبعاد الفكر البشري

بعد أن آمن الإنسان بثبوت أصل الواقع، وأنّ العالم الذي يعيش فيه هو عالم حقائق لها وجودات تختصّ بها، وبعد أن عرف أنّه قادرٌ على إدراك هذا الواقع بنحوٍ مفيد، وأنّ العلوم التي يكتسبها عنه لها قيمة معرفية تتجلى بقدرته على إدراك الواقع على ما هو عليه، وتمييزه للموجودات الحقيقية عن غيرها من الأمور الوهمية والخيالية والخرافية، وأنّه قادرٌ على تسخير الظواهر الطبيعية بمختلف أشكالها، والانتفاع منها في تطوير حياته وتحسينها، وتلبية متطلبات معيشته، وأنّه قادرٌ على تحديد منهج سلوكيّ تابع لتحديد الحسن والقبح في الأفعال التي تصدر عنه؛ انفتح باب العلم والتعلّم عند الإنسان، وسعى جاهداً لاكتشاف الواقع والتعرّف على حقائق الموجودات فيه، وتشعبت لديه العلوم والمعارف، وقد حاول منذ الأوّل أن ينظّمها في مجموعة من العلوم تبدأ بما هو كليّ، وينشعب عنه جزئياته وهكذا؛ لأجل أن لا تختلط عليه المسائل ومقدماتها وطرق إثباتها.

وقد أطلق الحكماء على مجموع العلوم الحقيقية(*) مصطلح الحكمة، وقد عرّفوها بلحاظ الهدف المتحصّل منها بكونها: استكمال النفس الإنسانية بتصور الأمور، والتصديق بالحقائق النظرية والعملية على قدر الطاقة البشرية [ظ: ابن سينا، عيون الحكمة، ص 16]

حيث إنّ استكمال النفس إنّما يكون في قوّتها: العالمة التي بها تدرك الأشياء، والعاملة التي بها تدبّر البدن، وكمال القوّة العالمة إنّما يكون في أن تدرك الأشياء على ما هي عليه في الواقع، وكمال العاملة إنّما يكون بتدبيرها للبدن على الوجه الأصلح، وذلك بأنّ تبتعد عن طرقي الإفراط والتفريط في أفعالها الإرادية، وتبقى على الحدّ الوسط الذي هو العدل. [ظ: الرازي: شرح عيون الحكمة، ج 2، ص 3]

وقد قسّم الحكماء الفكر البشريّ بشكلٍ عامٍّ إلى قسمين رئيسيّين: البعد النظريّ وسّمّوه بـ (الحكمة النظرية)، والبعد العمليّ وسّمّوه بـ (الحكمة العملية)، يسبقها بعض العلوم الآلية التي تبحث عن القواعد العامة للتفكير، وتحديد المنهج المعرفيّ والبحثي للعلوم.

أ. البعد النظريّ

العلوم النظرية هي العلوم المتعلقة بالأمور النظرية التي لنا أن نعلمها وليس علينا أن نعمل بها، وهي تلك الأمور التي وجودها ليس باختيارنا وفعلنا، كالحيوانات والنباتات والجمادات والأفلاك، ويطلب بهذه العلوم استكمال قوّة

(*) وهذا في قبال العلوم الاعتبارية المحضة كعلوم اللغة كالنحو والصرف والبيان؛ إذ تُوجد موضوعاتها بالجعل والاعتبار المحض من قبل الواضع للغة، وليس وراء اعتبارها أيّ مصلحة واقعية غير المصلحة الكلية لوضع اللغات، وهي حصول التفاهم ونقل المعلومات بين أبناء البشر، أمّا لماذا جعل الفاعل مرفوعاً في لغة العرب والمفعول منصوباً فهذا راجع للوضع المحض، وليس وراءه مصلحة واقعية بخصوصه، إلّا ما قلنا من المصلحة الكلية في حصول التفاهم وتمييز من صدر عنه الحدث عمّن وقع عليه.

الإدراك النظرية من قوى النفس.

كما أنّ أقسام الحكمة النظرية منها ثلاثة: هي الطبيعية والرياضية والإلهية؛ لأنّ البحث فيها إما أن يتعلّق بما فيه الحركة والتغيّر، وهو الأمور المادّية، وتسمّى حكمةً طبيعيّةً؛ وإما أن يتعلّق بما من شأنه أن يتمكن الذهن من تجريده، وإن كان وجوده مخالطاً للتغيّر، وهو الأعداد والخطوط والسطوح والمجسّمات، فتسمّى حكمةً رياضيّةً، وإما أن يتعلّق البحث فيها بما وجوده مستغنٍ عن مخالطة التغيّر والمادّة فلا يخالطه أصلاً: وإن خالطه فبالعرض، لا أنّ ذاته مفتقرةٌ في تحقيق الوجود إليه، وهي الفلسفة الأوليّة، والفلسفة الإلهيّة جزءٌ منها، وهي معرفة العلل العالية للوجود [ظ: ابن سينا، عيون الحكمة، ص 17]، وهنا نشير باختصارٍ إلى أقسام العلوم النظرية:

1. العلوم المعرفية

وهي العلوم التي يستفاد منها القواعد العامة للتفكير الصحيح ويختصّ هذا بعلم المنطق، أو البحث عن المناهج والطرق المعرفية وحجّيتها وحدود تلك الحجّية، ومعالجة حالات التعارض في معطياتها، وهذا ما يسمى حديثاً بعلم المعرفة. والكثير من مسائل علم المعرفة كانت متفرّقةً في أبواب علم المنطق وخاصّةً صناعة البرهان، ولكن وبعد الهجمة الشرسة التي تعرّضت لها المناهج المعرفية العقلية والدينية في الغرب، وتغليب المنهج التجريبي عليها في كلّ العلوم - حتّى الإنسانية منها - دعت الحاجة إلى فرز مسائل المعرفة وبحثها بشكلٍ مستقلٍّ في علمٍ يسمّى بعلم المعرفة، أو نظرية المعرفة.

وقد عدّ الشيخ الرئيس علم المنطق في ضمن العلوم الحكيمية [ظ: ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص 6]، فتدخل في قسمها النظريّ، قال صدر المتألّهين: «فظهر من هذا الكلام أنّ علم الميزان عند الشيخ من جملة أقسام الحكمة، فتكون داخلّةً في الحكمة النظرية؛ إذ من الظاهر أنّه ليس من أقسام الحكمة العملية بناءً على

التعريف والتقسيم المذكورين، وإن كان متعلّقًا بكيفية عملٍ، وغايته أيضًا ليست نفس الرأي والعلم، بل الإصابة في الفكر والعصمة من الخطأ، وقد علمت أنّه لا منافاة بين كون العلم نظريًا وبين كونه متعلّقًا بكيفية عملٍ، كما لا ملازمة أيضًا بين كونه متعلّقًا بكيفية عملٍ وكونه علميًا؛ فالمنطق يشارك سائر العلوم النظرية في الموضوع المشترك، ويخالفها في الغاية، ويوافق العلوم العملية في الغاية المشتركة - وهي نفس العمل، سواءً كان ذهنيًا أو خارجيًا - ويخالفها في الموضوع؛ لأنّ موضوعاتها الأعمال والأفعال التي بقدرتنا واختيارنا من حيث هي كذلك، وموضوعات المنطق المعقولات الثانية التي ليست بقدرتنا واختيارنا، ومن رام إدخاله في العمليات فعليه أن يغيّر منشأ تقسيم العلم إلى العلمي والعملّي [صدر المتأهّلين، الحاشية على إلهيات الشفاء، ج 1، ص 5].

2. العلوم الطبيعية

العلم الطبيعيّ له موضوعٌ يشتمل على كلّ الطبيعيات، ونسبته إلى ما تحته نسبة العلوم الكلية إلى العلوم الجزئية. وذلك الموضوع هو الجسم من حيث الحركة والسكون، والمبحوث فيه عنه هو الأعراض اللاحقة من حيث هو كذلك، لا من حيث هو جسمٌ مخصوصٌ. [ابن سينا، التعليقات، ص 171]

وتخصّصاته - حسب تقسيم العلوم عند الحكماء في السابق - ثمانية: أوّلها: السماع الطبيعيّ، ويبحث فيه عن الأحوال العامة للجسم المطلق، وثانيها: السماء والعالم، ويبحث فيه عن أحوال الأجسام البسيطة والحكمة في صنعها، وثالثها: الكون والفساد، ويبحث فيه عن أحوال عالم الكون والفساد، ورابعها: الآثار العلوية، ويبحث فيه عن أحوال كائنات الجوّ والمركبات الناقصة، وخامسها: المعادن، ويبحث فيه عن أحوال المركبات الجمادية، وسادسها: علم النبات، ويبحث فيه عن أحوال النبات، وسابعها: طباع الحيوان، ويبحث عن أحوال

الحيوان، وثامنها: النفس، ويبحث فيه عن أحوال النفوس [ظ: صدر المتألهين، الحاشية على إلهيات الشفاء، ج 1، ص 6].

وأما تخصصاته الحالية فكثيرة جداً بحسب تطور العلوم وتشعبها، وكثرة الاكتشافات الحديثة فيها، ولعلها قد توافقت الأسماء القديمة لها أو تخالفها.

3. ما وراء الطبيعة

وهو العلم الذي يبحث فيه عن أحوال العلل الأولى والعالية للموجودات، ويسمى أيضاً بالعلم الإلهي، قال الشريف الجرجاني: «العلم الإلهي: علمٌ باحثٌ عن أحوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها إلى المادة» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 67]، والعلم الإلهي كما تقدّم جزءٌ من الفلسفة الأولى التي يبحث فيها عن الموجود من حيث هو موجودٌ، فتشمل جميع الموجودات الإمكانية من حيث هي موجودةٌ، بالإضافة إلى الأمور العامة التي يكون البحث فيها كالمقدمة في تحديد الأصول العامة للاستدلال في ما هو المهم فيها، وأعني العلم الإلهي.

والموجودات التي لا تحتاج إلى المادة في وجودها هي المجردات، وهي واجب الوجود والعقول عند الحكماء، أو الباري - سبحانه وتعالى - والملائكة في لسان الشرع.

والبحث في هذا العلم في غاية الأهمية؛ لأنّ نتائجه هي الأساس في بناء الرؤية الكونية حول وجود الكون والإنسان، وتعطي الأجوبة عن الأسئلة المهمة التي لا بدّ للإنسان أن يعلمها بنحوٍ قطعيٍّ، وهي (من أين؟ في أين؟ إلى أين؟)، وبالتالي تبني عليها أسس العقيدة التي يحملها الإنسان.

روي عن الإمام الصادق أنّه قال: «إنّ أوّل الأمور ومبدأها وقوتها وعمارتها التي لا ينتفع شيءٌ إلاّ به، العقل الذي جعله الله زينةً لخلقه ونوراً لهم، فبالعقل عرف العباد خالقهم، وأنّهم مخلوقون، وأنّه المدبّر لهم، وأنّهم المدبّرون، وأنّه الباقي

وهم الفانون، واستدلّوا بقولهم على ما رأوا من خلقه، من سمائه وأرضه، وشمسه وقمره، وليله ونهاره، وبأنّ له ولهم خالقاً ومدبّراً لم يزل ولا يزول، وعرفوا به الحسن من القبيح، وأنّ الظلمة في الجهل، وأنّ النور في العلم، فهذا ما دلّهم عليه العقل» [الكليّ، أصول الكافي، ج 1، ص 29].

ولهذا نجد أنّ أصحاب الشرائع الحقّة قد اهتمّوا اهتماماً بالغاً في إرشاد العقول وتنبيهها عن الغفلة في مثل هذه المسائل، بل عدّ ذلك من وظائف الأنبياء، يقول أمير المؤمنين: «... فبعث فيهم رسله وواتر إليهم أنبياءه؛ ليستأدّوهم ميثاق فطرته، ويذكّروهم منسيّ نعمته، ويحتجّوا عليهم بالتبليغ، ويشيروا لهم دفائن العقول» [الرضي، نهج البلاغة، ج 1، ص 23].

وقال المجلسي معلقاً عليه: «والإضافة في دفائن العقول بتقدير (في) أي العلوم الكامنة في العقول، أو بياناً أي العقول المغمورة في الجهالات» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 11، ص 61].

وقد استفاد حكماء الإسلام وامتكموهم من التنبيهات والإرشادات في النصوص الشرعيّة الشريفة من القرآن والسنة، قال ابن سينا في تعداد أقسام الحكمة النظرية: «وحكمة تتعلّق بما وجوده مستغن عن مخالطة التغيّر فلا يخالطه أصلاً، وإن خالطه فبالعرض، لا أنّ ذاته مفتقرة في تحقيق الوجود إليه، وهي الفلسفة الأوليّة، والفلسفة الإلهيّة جزء منها وهي معرفة الربوبيّة، ومبادئ هذه الأقسام التي للفلسفة النظرية مستفادة من أرباب الملة الإلهيّة على سبيل التنبيه، ومتصرّف على تحصيلها بالكمال بالقوّة العقلية على سبيل الحجّة» [ابن سينا، عيون الحكمة، ص 17].

ب. البعد العمليّ

العلوم العمليّة هي المتعلّقة بالأمر العمليّة التي يجب أن نعلمها لأجل أن نعمل بها، وهي تلك الأمور التي يكون وجودها وتحققها باختيارنا وفعلنا، كالعدل والظلم والصدق والكذب والأمانة والخيانة، ويطلب في هذه العلوم استكمال

القوة العاملة في النفس أولاً، بحصول العلم التصوري والتصديقي بأمر ينبغي أن تكون أفعالنا مطابقة لها؛ ليحصل منها ثانياً استكمال القوة العملية بأن تكون في استنباط ما ينبغي فعله عند العمل منفعة دائماً عن الإدراكات الكلية للقوة النظرية^(*)، فتكون الغاية من المعرفة العملية هي تكميل النفس بأن تعلم ما ينبغي عمله لتعمل به، وتكرّر العمل به تحصل في النفس هيئات نفسانية يسهل معها صدور تلك الأفعال عنها على تلك الكيفية؛ حتى تتمكن من النفس ملكات راسخة وأخلاق ثابتة، فلا تنفعل النفس عن مقتضيات القوى الشهوية والغضبية والوهمية، وتحصل فيها هيئة استعلائية على البدن وقواه الحيوانية، وتحصل للنفس ملكة العدالة التي هي الغاية القصوى للحكمة العملية.

والعلوم العملية على ثلاثة أقسام أيضاً؛ لأنها إما أن تتعلق بتعلم الآراء التي ينتظم بها المجتمع العام، وتسمى بعلم السياسة أو تدبير المدينة؛ أو بتعلم الآراء التي ينتظم بها المجتمع الخاص، ويسمى بتدبير المنزل؛ أو بتعلم الآراء التي ينتظم بها حال الشخص من حيث هو شخص في تركية نفسه، ويسمى بعلم الأخلاق.

قال ابن سينا: «ومبدأ هذه الثلاثة مستفاد من جهة الشريعة الإلهية، وكمالات حدودها تستبين بالشريعة الإلهية، وتتصرف فيها بعد ذلك القوة النظرية من البشر بمعرفة القوانين العملية منهم، وباستعمال تلك القوانين في الجزئيات» [ظ: ابن سينا، عيون الحكمة، ص 16].

موقع العقيدة في هذا الترتيب

يتضح مما سبق أنّ العقيدة ببعديها العقلي والديني تقع في قمة العلوم النظرية شرفاً؛ لأنّ شرف العلم يكون بشرف معلومه وموضوعه، وعلم العقيدة يتعلق بأشرف موجود على الإطلاق وأكمله، وهو الله - سبحانه وتعالى - وصفاته وأفعاله،

(*) هذا بناءً على ما هو المشهور عند الحكماء، فالعقل العملي هو قوة مدركة ومحركة، ولكن مدركاته جزئية عملية دائماً؛ لأجل أن تكون مبدأ علمياً محرّكاً للإنسان في أفعاله الاختيارية.

فهو متقدّم على كلّ العلوم ثبوتًا، أي من حيث الواقع، فموضوعه متقدّم على كلّ المواضيع من الناحية الواقعيّة؛ إذ إنّ المبدأ والموجد لها جميعًا.

نعم قد يتأخّر من الناحية الإثباتيّة، ونسق العلوم في النظام التعليمي، وقد تقدّم أنّه يقع من الناحية العقلية في العلم الإلهي الذي تتقدّم عليه العلوم المعرفية والطبيعية، فمن هذه الجهة يتأخّر عن بعض العلوم التي تدخل في إثبات مبادئه، كالعلوم المعرفية وبعض مسائل العلوم الطبيعية؛ إذ إنّ التدرّج المنطقي في التعليم يفرض مثل هذا التأخّر؛ لأنّ كلّ شيء يتأخّر عن مبادئه، وعلم العقائد ونتائجها تفرض على الباحث في مختلف العلوم منهجًا مختلفًا إذا أخذت بالحسبان، عمّا لو أهملت وغض الطرف عنها، فمن يرد الوصول إلى تحديد ومعرفة المبادئ العليا للموجودات، لا بدّ له أن يعرف كيف يمكن له أن يكمل التحقيق في العلم الذي هو متخصص فيه ليصل إلى ذلك، فإنّ أرسطو طاليس مثلاً عندما كان منشغلاً في العلم الطبيعي والبحث عن الحركة في الأجسام، توصّل إلى أنّ جميع حركات عالم الطبيعة لا بدّ أن تنتهي إلى محرّك لا يتحرّك، وقد اقتصرته معرفته العقلية عن المبدأ الأوّل على هذا المقدار، ولكّنه يعدّ تقدّمًا علميًا وسموًا عن التعلّق والدوران في عالم الأجسام والمتحرّكات.

كما أنّ لمعطيات علم العقيدة ونتائج أثرها بالغًا في العلوم العملية، وتأسيس ما يسمّى بالأيديولوجيا، وهذا نتعرض إليه فيما سيأتي إن شاء الله.

دور العقل في بناء الرؤية العقديّة

لا بدّ من الالتفات هنا إلى أنّ لكلّ من الدين والعقل دورًا مهمًا في بناء الرؤية الكونية والعقدية للإنسان، وما يترتّب عليها من أيديولوجيات، فالمهمّة الأساسيّة التي يقوم بها الدين الحقّ هي هداية الناس إلى المعتقدات الحقّة، التي من أهمّها توحيد الخالق جلّ وعلا، ونبذ الشرك على مختلف ألوانه، وذلك بتنبيه العقل وإرشاده إلى البراهين الفطرية الدالة على وجود الله وتوحيده وبقية العقائد

الأساسية، كما أنّ للخطاب الدينيّ الدور الكبير والمهمّ في ملء المنطقة التي يعجز عن إدراكها العقل، وهي منطقة العقائد الجزئية، كتشخيص مرجع الأمة بعد رحيل النبيّ، وحال الإنسان بعد الموت، ومواقف البرزخ والقيامة وما شابه ذلك، وعادةً ما يكون لها الأثر البالغ في تحقيق الهداية العامة والدافع القويّ لدفع الناس للتعبّد بالأحكام والتوجيهات الشرعية.

وأما العقل فله دورٌ مهمٌّ في إثبات أسس العقائد الكلية، كإثبات وجود الخالق وتوحيده وصفاته وأفعاله، وإثبات النبوة والإمامة وشرائطها ووجوب المعاد، بنحو مفصّلٍ ومعتمدٍ، وله دورٌ في إثبات الأسس الكلية والمباني العامة للأخلاق والسلوك العمليّ، وهذا له أهميّةٌ كبرى في البناء المعرفيّ الاعتقاديّ للناس، وتحصينهم عن الشبهات والتشكيكات التي قد تطرأ من هنا أو هناك، فإنّ من عرف عقيدته على هذا النحو يصعب تسرّب الشبهات والشكوك إليه مهما كان مصدرها.

فلا شكّ في أنّ هناك علاقةً وثيقةً ومتبادلةً بين العقل والدين، فكلاهما يؤدّيان دوراً مهماً في بناء المعرفة الإنسانية بركניה المعرفيّة والآيديولوجيّة؛ إذ إنّهما يعدّان القناتين المعرفيتين المهمتين للإنسان في هذا المجال، وقد أكّدت الشريعة المقدّسة عليهما كثيراً، ففي الرواية عن الإمام الكاظم أنّه قال: «يا هشام، إنّ لله على الناس حجّتين: حجّة ظاهرة وحجّة باطنة، فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمّة، وأما الباطنة فالعقول» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 16].

مدخلية العلوم المعرفيّة في بناء الرؤية العقديّة

إنّ للعلوم المعرفيّة مدخليةً كبيرةً في بناء العقيدة التي يحملها الإنسان وتحديد طبيعتها، فالمنطق منها يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح، ويعلم الإنسان طرق الاستدلالات وشرائطها، فيعلّمه ذلك كيف يسلك أفضلها، ويعلمه كذلك المغالطات وأصنافها وأسبابها؛ ليتجنّب الوقوع فيها، وهي حاجةٌ تعمّ جميع العلوم العقديّة وغيرها.

وأما علم المعرفة، فلمّا كان يبحث عن المناهج المعرفيّة وحجّيتها وحدود حجّيتها، ومقدار المعرفة التي تستحصل عن طريقها، ولهذا له أهميّة كبيرة لتوضيح الطريق أمام الباحث عن العقيدة الحقّة، في تحديد المنهج الذي يسلكه في طريق البحث، وإلى أي حدّ يمكن أن يوصله هذا المنهج، وتعيين أيّ منهج يتّبع بعد الوصول إلى حدود دائرة المنهج الأوّل، وتعيين الحلّ عند التعارض بين معطيات المناهج المختلفة في مسألة واحدة.

والعلوم المعرفيّة تحدّد الدرجة المعرفيّة التي تستحصل عن طريق المناهج المختلفة، أي: هل هي على نحو القطع واليقين، وهل هو يقين خاصّ أو عامّ، أو بدرجة الاطمئنان أو الظنّ الضعيف، فيترتب ذهن الإنسان ويعرف ما يقدر وما يؤخّر.

مدخلية العلوم الطبيعيّة في بناء الرؤية العقديّة

إنّ المتخصّص في العلوم الطبيعيّة - كالفيزياء أو الكيمياء أو الفلك والطب وغيرها - أكثر وقوفاً واطلاّعاً على أسرار هذا الكون المحسوس بالنسبة إلينا، يطلع على الكثير من أنظمتهم وقوانينهم وحيثياتهم؛ ولهذا يمكن له من خلال التفكّر في هذا العالم أن ينفذ منه إلى عالم الغيب، وفي كثير من الآيات المباركة نجد أنّ القرآن يرشد الإنسان إلى التفكّر في الخلق للوصول إلى الإيمان بالخالق له، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [سورة آل عمران: 190]، وقوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ۝ وَفِي أَنْفُسِكُمْ لَفَلَاتُ بُصُرُونَ﴾ [سورة الذاريات: 20 و21].

وقد سار على ذلك في الماضي الكثير من نوابغ الإنسانيّة، فأرسطو - مثلاً - عندما كان يبحث في الطبيعيات، ولاحظ أنّ كلّ الموجودات المادّيّة في هذا العالم تتحرّك - والحركة هنا بالمعنى الفلسفيّ وهي مطلق التغيّر والخروج من القوّة إلى الفعل، سواءً كانت أينيّة أم وضعيّة، في الكمّ أم في الكيف - فإنّه حاول أن يخرج عن عالم الطبيعة بنوع من الاستدلال العقليّ بالاعتماد على تلك الحركة، وذلك باعتبار

أن موجودات هذا العالم لما كانت تتحرك فهي تحتاج إلى محرك، ومحركها إن كان يتحرك فهو أيضًا يحتاج إلى محرك وهكذا إلى أن ننتهي بالمحرك الذي لا يتحرك، وسمي بالمحرك الأول، وهو خارج عن عالم الطبيعة؛ وذلك لأنه لا يتحرك، وبحسب أرسطو ذلك في الجزء الثامن من (السماع الطبيعي)، وكذلك في (ما بعد الطبيعة) [ظ: ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، مفرق في فصول الكتاب]، وقد تبعه في ذلك القس الكاثوليكي الإيطالي توما الأكويني (Thomas Aquinas)، إذ جعل برهان الحركة المنهج الأول من مناهجه الخمسة التي ذكرها في الخلاصة اللاهوتية لإثبات وجود الله سبحانه وتعالى [ظ: الأكويني، الخلاصة اللاهوتية، ج 1 ص 32]، وكذا المتكلمون الذين اعتمدوا على الحدوث في إثبات وجود الله - سبحانه - بعنوان المحدث الذي لا محدث له، فهم أيضًا اعتمدوا على الحركة في حدوث العالم، يقول صدر المتألهين الشيرازي: «وأما المتكلمون فطريقتهم تقرب من طريقة الطبيعيين المبتنية على الحركة؛ لأن طريقتهم تبتني على الحدوث، قالوا: إن الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون، وهما حادثان وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، فالأجسام كلها حادث، وكل حادث مفتقر إلى محدث، فمحدثها غير جسم ولا جسماني، وهو الباري - جل ذكره - دفعا للدور والتسلسل. وهذا أيضًا مسلک حسن؛ لأننا قد بينّا أن تجدد الحركات يرجع إلى تجدد في ذوات المتحركات، وأن حامل قوة الحدوث لا بد أن يكون أمرًا مبهم الوجود، متجدد الصور الجوهرية، والأعراض تابعة في تجدها وثباتها للجوهر، فالعالم الجسماني بجميع ما فيه زائلة دائرة في كل آن فيحتاج إلى غيرها» [صدر المتألهين، الأسفار، ج 6، ص 47].

ونحن هنا لسنا في صدد تقييم ما ذكره أرسطو أو من تبعه في هذا الباب، بل مجرد الإشارة إلى أن هناك محاولة جادة منه للخروج عن عالم الطبيعة وفتح نافذة على عالم الغيب (ما بعد الطبيعة).

وكذلك هناك برهان اعتمد عليه المتكلمون كثيرًا من مختلف الأديان، وهو يعتمد على مقدمة حسية تنطلق من ملاحظة الطبيعة، وهي قضية وجود النظام بين

أجزاء عالم الطبيعة، لينفذ منه العقل إلى القول بوجود منظّم لهذا العالم، له علمٌ وحكمةٌ وقدرةٌ تتناسب مع دقة هذا النظام، ويسمّى هذا البرهان ببرهان النظم، يقول الشيخ سبحاني: «يبتني هذا البرهان أساساً على دلالة النظام الدقيق الموجود في الكون، على وجود مبدعٍ عظيمٍ أبدعه، بحكمٍ عقليٍّ بوجود رابطةٍ منطقيّةٍ بين النظم ودخالة الشعور، وأنّ من الممتنع أن يكون النظم البديع وليد الصدفة أو خصوصيّة في المادّة... فعالم الوجود متشكّلٌ من عالمي شهودٍ وغيبٍ، وقد تبين للإنسان جزءٌ من ذلك العالم المشهود عن طريق التجربة وغيرها، وأمّا العوالم الغيبية، فهي مغمورةٌ تحت عالم الشهود، والطريق إليها هو بالتدبّر في الظاهر المشهود والعبور منه إلى الباطن: الإيمان في الجسم والتجاوز منه إلى الروح، ومطالعة مجموع الكون والانتقال منه إلى وجود خالقٍ مدبّرٍ» [سبحاني، نظرية المعرفة، ص 261].

ومن هنا كان لا بدّ لعلماء العلوم الطبيعيّة في مختلف التخصصات الأكاديميّة أن لا يقفوا عند معطيات تلك العلوم المحسوسة، فصحيحٌ أنّ تلك المعطيات هي المطلوبة لهم في تخصّصاتهم وما يترتب عليها من خدمةٍ يقدمونها لمجتمعاتهم وللإنسانيّة بشكلٍ عامٍّ، ولكن يمكن الاستفادة منها كثيراً كما فعل أسلافهم في فتح نوافذ عالم الغيب بمعونة العقل وقواعده البدهيّة اليقينيّة، والاستفادة منها في بناء الرؤية الكونيّة والعقدية التي يحملونها، والدفاع عنها وترصينها، وردّ شبهات المنحرفين، فليس وجوب هذا الأمر منحصراً في طلبة العلوم الدينيّة، بل لا بدّ لكلّ واحدٍ من تحمّل مسؤوليّة تجاه دينه وعقيدته من موقعه وتخصّصه.

تأثير طبيعة الرؤية العقدية على العلوم العملية

إنّ لطبيعة الرؤية الكونيّة التي يحملها الإنسان والعقيدة التي يعتقدّها تأثيراً كبيراً على طبيعة العمل والسلوك الذي يسلكه في حياته، ولذلك تتأثر العلوم التي تهتمّ بالجانب العمليّ من الفكر الإنسانيّ، والسّرّ في ذلك يعود إلى أنّ الفعل الاختياريّ للإنسان يعتمد على مجموعةٍ علليّ مترتبةٍ طولاً، أو لها صورةٌ علميّةٌ

لقضيةٍ عمليّةٍ جزئيةٍ، متعلّقةٌ بحسن الفعل الخاصّ وضرورة أدائه أو قبحه وضرورة تركه، يدركها العقل العملي^(*) ويستنبطها من ما يحمله العقل النظريّ من حكمَةٍ عمليّةٍ مستلّةٍ ومترشّحةٍ من الرؤية الكونية والعقدية التي يحملها الإنسان، ويليها ما يسمّى بقوة الشوق وهي تترشّح وتوجد من القوى المدركة السابقة عليها، وهي إمّا تكون شوقاً نحو طلب أداء الفعل، وهو عندما يحصل إدراك ملائمة ذلك الفعل لكونه لذيذاً أو نافعاً، وتسمّى عندها شهوةً، أي تحصل في النفس شهوةٌ نحو ذلك الفعل، إمّا أن تكون شوقاً إلى الدفع نحو الترك والإحجام عن الفعل، وهي تكون عند إدراك منافاة في الفعل أو الشيء المكروه والضارّ، وتسمّى غضباً، فالرئيس في القوّة المحركة هو هذه القوة، تليها قوّة الإجماع وهو العزم الذي يتعيّن بعد التردّد في الفعل أو الترك، وهو ما يسمّى بالإرادة أو الكراهة، وهذه القوّة تختلف عن قوّة الشوق؛ لأنّ الإنسان قد يريد تناول ما لا يشتهيهِ كالدواء المرّ للعلاج، وقد يكره تناول ما يشتهيهِ، كالسكر بالنسبة للمصاب بداء السكريّ، وبعد وجود هذا الإجماع يترجّح أحد الطرفين إمّا الفعل أو الترك، بعد أن كانا متساويين بالنسبة إلى القادر عليهما، ثم تنبعث قوّة في العصب والعضلات لتحرك الأعضاء نحو أداء الفعل [ظ: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، ج 2، ص 411 و412].

وإلى هذا الأمر أشارت بعض الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت، فمثلاً يقول أمير المؤمنين في وصيته لكميل بن زياد: «يَا كَمِيلُ، مَا مِنْ حَرَكَةٍ إِلَّا وَأَنْتَ مُحْتَجَّجٌ فِيهَا إِلَى مَعْرِفَةٍ» [الحرّاني، تحف العقول، ص 171].

(*) هذا بناءً على المشهور عند الحكماء من كونه قوّة مدركة ومدبرةً للبدن، وهو إنّما يدرك القضايا الجزئية العملية، التي يصحّ وقوعها مبدأً للحركة؛ إذ إنّ القضية الكلّية - كحسن العدل - لا يتولّد عنها حركة وانبعاثٌ إلى الفعل، نعم مثل قضية هذا الفعل الخاصّ عدلٌ فهو حسنٌ ينبغي فعله، يصحّ وقوعه مبدأً للفعل الإراديّ.

وعن حسين الصيقل قال: «سَمِعْتُ لَبَا عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ، وَلَا مَعْرِفَةً إِلَّا بِعَمَلٍ فَمَنْ عَرَفَ ذَلِكَهُ الْمَعْرِفَةُ عَلَى الْعَمَلِ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ فَلَا مَعْرِفَةَ لَهُ، لَمَّا إِنَّ الْإِيمَانَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ» [الكليتي، الكافي، ج 1، ص 44].

ولا شك في أنّ تحديد حسن الأفعال أو قبحها يعتمد على مبادئ علمية يحملها الإنسان، تسمى بمجموعها بالآيديولوجيا، أو ما ينبغي أن يكون، وهي تعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة الرؤية الكونية والعقدية التي يحملها الإنسان.

فالإنسان الذي يحمل رؤية كونيةً إلهاديةً تنفي وجود إله خالقٍ للكون، ويعتقد بأنّ حدود الموجودات بحدود المادة، سيكون الجانب العمليّ عنده متأثرًا بهذه النظرة لا محالة، وتحسن عنده الأفعال والسلوكيات التي تحافظ على الجانب الماديّ من الإنسان من الراحة، وتفعيل الشهوات البدنية وما إلى ذلك.

وهكذا من يؤمن بالدين، ولكن يعتبره مجرد نظامٍ يحدّد حركة الإنسان تجاه ربّه، وتفعيل العلاقة بينه وبين خالقه، ولا علاقة للدين ببقية السلوكيات التي تحكم حركة الإنسان على الأرض، وتحدّد طبيعة علاقته مع بقية أبناء نوعه كأفرادٍ أو جماعات ودولٍ وبلدانٍ، وهو ما قد يسمى بالمذهب العلمانيّ، الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة والسياسة؛ فإنّ مثل هذه الرؤية سوف تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الجانب العمليّ والسلوكيّ عنده، وربما سيختار دائمًا أن تكون العلاقات مبنيةً على المصالح المشتركة حصراً.

وأما الإنسان الذي يحمل رؤيةً كونيةً إلهيةً تثبت وجود إله خالقٍ ومدبّرٍ للكون، بعث الرسل والأنبياء ليهدوا الناس إلى طريق الحقّ، وهو طريق الكمال اللائق بالإنسان، فالأمر يختلف بالنسبة إليه كثيرًا؛ إذ إنّ الحكمة العمليةّ عنده أو الآيديولوجيا التي تحكم سيره وسلوكه في الحياة لا بدّ أن تتمثّل انعكاسًا لما يحمله من عقيدةٍ، وبالتالي تكون مبنيةً على التعاليم والاعتبارات الشرعية التي كان مصدرها الإله المدبّر له.

الخاتمة

بعد أن تمّ البحث ووصلنا إلى ختامه لا بدّ لنا أن نلخص مجموعة النتائج التي توصلنا إليها من خلاله، وهو ما يمكن أن يلخص لنا البحث ويسهل على القارئ الكريم الاستفادة منها:

أولاً: أنّ العلوم التي يتعلّمها الإنسان ويحملها، تشكّل منظومة معرفيّة، أي أنّها مترابطة بنحوٍ من الترابط المعرفي، ولها ترتبٌ طبيعيٌّ فيما بينها، فبعضها متقدّمٌ وبعضها متأخّرٌ، وإن إدراك هذا الترتب والنظام له فائدةٌ كبيرةٌ بالنسبة للدارسين؛ إذ يمكن لهم أن يعرفوا تخصّصهم في أيّ رتبةٍ يقع ضمن هذه المنظومة، وبالتالي يستطيع أن يحدّد العلوم التي تسبق التخصّص الذي يدرسه والعلوم التي تلحقه.

وهذا الأمر ينفع الباحث في معرفة مواضع أخذ مقدّمات تخصّصه كأصول موضوعه، وأي العلوم التي يهيئ تخصّصه أصولها الموضوعية، إذ إنّ العلوم لما تطوّرت وتشعّبت أصبح من الصعب على شخصٍ واحدٍ أن يلمّ بكلّ التخصّصات ليكون موسوعةً علميّةً كما كان قد يحدث في السابق، فأصبح من اللازم أن يختار تخصّصاً منها ليدع فيه، ولكن لأجل أن يكون واقعياً في أبحاثه لا بدّ أن يأخذ مقدّمات بحثه ممّن يعتمد عليه في التخصّصات التي تسبقه، ويعطي نتائج تخصّصه لأصحاب التخصّصات التي تلحقه، ولا يتدخّل هو في تعيين ما يسبق تخصّصه ونتائج ما يلحقه؛ لأنّه عملٌ غير تخصّصيّ، وقد لا يؤدي إلى نتيجةٍ واقعيّةٍ.

ثانياً: أنّ هناك من العلوم ما ينبغي لكلّ الباحثين على مختلف تخصّصاتهم أن يتعلّموها ويجيدوها؛ لأنّ لها نفعاً عاماً في كلّ تلك التخصّصات، وهي العلوم المعرفيّة.

ثالثاً: أنّ جميع العلوم بحسب طبعها تمثّل كمّالاً للإنسان، وتدخل في تحصيل راحته وسعادته، ولكن قد توجه وتستعمل من قبل الأشرار والظلمة في تحقيق أطماعهم وغاياتهم، فيكون أثرها عكسياً على سعادة الإنسان.

رابعاً: أنّ علم العقيدة يمثل أشرف العلوم وسنامها؛ إذ إنّ البحث فيه يتعلّق بأشرف معلوم وهو الخالق والصانع لهذا العالم بكلّ ما فيه، لهذا من حيث الشبوت والواقع، وربّما يتأخّر البحث في العقيدة - أي من الناحية الإثباتيّة - بعد معرفة مجموعة من العلوم باعتبار أنّها تثبت بعض مقدّمات مسائل العقيدة، كالعلوم المعرفيّة والطبيعيّة.

إنّ الرؤية التي يخرج الإنسان بها لها أثر كبير على نمط حياته وتحديد مصيره، فلا بدّ لكلّ إنسانٍ - ومهما كان تخصّصه - أن يتعلّم الطريق الذي يمكن أن يسلكه للخروج من موضوع تخصّصه إلى البحث عن الخالق بنحوٍ علميٍّ موضوعيٍّ، كما هو المتعارف عند أصحاب العلوم والصناعات العلميّة، فإذا توصّل إلى إثباته جعل من تخصّصه طريقاً ومناراً للآخرين لتعزيز هذا الأمر وإثباته في قلوب الناس، وأن لا يبقى يدور في فلك موضوع تخصّصه، ولا يعرف شيئاً غيره.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

نهج البلاغة، مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيّدنا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، شرح: محمد عبده، نشر: دار المعرفة، لبنان - بيروت.

1. ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، بيروت، منشورات الحكمة، 1990.

2. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، إلهيات الشفاء، قم المقدسة، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، 1368 ش.

3. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، التعليقات، قم المقدسة، مكتب الإعلام الإسلامي، 1419.

4. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، عيون الحكمة، بيروت، دار القلم، 1423.

5. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، قم المقدسة، أدب الحوزة، 1379.

6. الاسترآبادي، محمدجعفر، البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، قم المقدسة، مكتب الإعلام الإسلامي، 1425.

7. الأكويني، توما، الخلاصة اللاهوتية، بيروت، ترجمه إلى العربية الحوري بولص عواد، المطبعة الأدبية، بيروت، 1887.

8. الجرجاني، عليّ بن محمد، كتاب التعريفات، طهران، ناصر خسرو، ط 4، 1369.

9. الحرّاني، الحسن بن عليّ بن شعبة، تحف العقول عن آل الرسول، قم المقدسة، مؤسّسة النشر الإسلامي، ط 2، 1380.

10. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، بيروت، نشر: دار العلم للملايين، ط 1، 1999.

11. الحليّ، حسن، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مع تعليقات آية الله حسن زاده آملي، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 4، 1374.
12. الرازيّ، فخر الدين، شرح عيون الحكمة للشيخ الرئيس، قم المقدسة، مؤسسة الإمام الصادق، 1381 ش.
13. سبحاني، جعفر، نظرية المعرفة، تقرير: حسن مكي العاملي، قم المقدسة، مؤسسة الإمام الصادق 1385 ش.
14. الشيرازيّ، صدر الدين محمد، الحاشية على إلهيات الشفاء، قم المقدسة، منشورات بيدار، 1376 ش.
15. الشيرازيّ، صدر الدين محمد، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، بيروت، دار إحياء التراث، 1992.
16. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، قم المقدسة، ذوي القربى، ط 1، 1388 ش.
17. الطريحيّ، فخر الدين، مجمع البحرين، طهران، مرتضوي، ط 2، 1379 ش.
18. الطوسيّ، نصير الدين، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، قم المقدسة، البلاغة، 1380 ش.
19. الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، كتاب العين، قم المقدسة، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط 2، 1388 ش.
20. الكلينيّ، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط 3، 1373 ش.
21. المجلسيّ، محمدباقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط 2، 1989.